الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/45/976
S/22352
14 March 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٤٣ من جدول الاعمال
مسألة قبرص

مجلس الامن
السنة السادسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ١٣ آذار/مارس ١٩٩١ وموجهة
إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة
لقبرص لدى الامم المتحدة

أود الاشارة إلى رسالة الممثل الدائم لتركيا الموجهة إليكم (A/45/904 S/22028) وضميمتها المنبثقة عن الكيان غير الشرعي الذي أقامته تركيا في الجزء المحتل من قبرص في انتهاك مباشر لقراري مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) .

ولما كانت تركيا قد قامت مؤخرا بشن حملة تشويه للمعلومات بشأن جوهر قرار مجلس الامن الاخير ٦٤٩ (١٩٩٠) ، فإن الامر يتطلب ردا على ذلك .

إن الادعاءات التركية تسعى إلى خلق انطباع بأن تركيا والقبارصة الاتراك قد قبلا القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) بجميع جوانبه ، وأن حكومة قبرص هي التي تعارض تطبيقه . وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة .

وتجدر الاشارة إلى أن القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) قد اعتُمد بناء على طلب الامين العام إلى مجلس الامن عقب المأزق الذي أوجده السيد دينكتاش في نيويورك في شباط/فبراير ١٩٩٠ بمطالبته الاعتراف "بشعبين" في جزيرة قبرص وحق منفصل في تقرير المصير بالنسبة للطائفة القبرصية التركية .

والواقع ، أن الأمين العام للأمم المتحدة ، في بيان مؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٩٠ ، قد ألقى بوضوح بمسؤولية انهيار الحوار على عاتق السيد دينكتاش حيث قال : "لقد أعلن السيد دينكتاش أثناء مناقشتنا أن مصطلح "طائفتين" يستخدم بطريقة مرادفة لمصطلح "شعبين" ، لكل منهما حق منفصل في "تقرير المصير" وهو مصطلح يختلف عن المصطلح الذي استخدمه مجلس الامن ، مما يطرح أكثر من مشكلة فيما يتعلق بدلالة الالفاظ . وما لم يكن ذلك مقبولا لدى كلا الطرفين ، فإن أي تغيير في المصطلحات يمكن أن يغير الاطار المفاهيمي الذي التزم به الجميع حتى الآن .

وأحكام هذا القرار الذي صيغ صياغة دقيقة جدا ، تدحض بصورة قاطعة هذه المطالبات من جانب السيد دينكتاش وتركيا . ومن ثم فإن الاتجاه الرئيسي لمضمون هذا القرار ، يصل إلى حد الإدانة الواضحة لهذه المطالب التي لا يمكن تحقيقها ويؤكد من جديد الاساس الذي تستند اليه المفاوضات بين الطائفتين لتعزيز دور الامين العام في ولاية المساعي الحميدة التي يضطلع بها .

ولقد عالج عدد من قرارات الامم المتحدة جوهر المشكلة القبرصية بما فيها القرارات الإلزامية لمجلس الامن التي تغطي جميع جوانب المشكلة القبرصية . ويشير القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، بالتحديد إلى هذه القرارات ، وقد يتصل بهذا الموضوع اتصالا وثيقا ضرورة التذكرة بأحكام عدد من قرارات مجلس الامن التي تعالج المشكلة القبرصية :

(أ) القرار ٣٦٧ (١٩٧٥)

"١ - يطلب مرة أخرى إلى جميع الدول احترام سيادة جمهورية قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها ويطلب إليها بالحاح وكذلك الأطراف المعنية الامتناع عن أي عمل قد يخل بتلك السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية وعدم الانحياز ، وكذلك الامتناع عن أي محاولة لتقسيم الجزيرة أو لتوحيدها مع أي بلد آخر .

(ب) القرار ٥٤١ (١٩٨٣)

"١ - يأسف لاعلان السلطات القبرصية التركية بشأن الادعاء بانفصال جزء من جمهورية قبرص ؛

"٣ - يرى أن الاعلان المشار اليه أعلاه غير ملزم قانونا ويدعو إلى سحبه ؛

...

"٧ - يدعو جميع الدول إلى عدم الاعتراف بأي دولة قبرصية غير جمهورية قبرص ؛"

(ج) القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)

"إن مجلس الامن

...

"٣ - يدين جميع الاجراءات الانفصالية ، بما في ذلك تبادل السفراء المزعوم بين تركيا والقيادة القبرصية التركية ، ويعلن أنها غير شرعية وباطلة ، ويدعو إلى سحبهم فورا ؛

"٣ - يكرر تأكيد طلبه إلى جميع الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" التي أنشئت بموجب اجراءات انفصالية ، ويطلب اليها ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو تمد له يد المساعدة بأي حال من الاحوال ؛" .

ولقد قامت تركيا بصورة فاضحة ومنتظمة بانتهاك هذه القرارات والاتفاقين الرفيعي المستوى بما يخالف التزاماتها وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق الامم المتحدة . وفي القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، "أكد مجلس الامن من جديد أيضا تأييده للاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ بين زعيمي الطائفتين اللذين تعهدا فيهما بانشاء جمهورية قبرص الاتحادية التي تضم الطائفتين وتصون استقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية وعدم انحيازها وتحول دون اتحادها كليا أو جزئيا مع أي بلد آخر وأي شكل من أشكال التقسيم أو الانفصال" .

إن الحكم الوارد أعلاه يرفض بوضوح المحاولات التركية لتا جديدة في شكل ما يسمى بالحق المنفصل "التقرير المصير" ونظرية

استبعاد التقسيم أو الانفصال ، ويؤكد من جديد الهدف من انشاء جمهورية قبرص الاتحادية التي تضم الطائفتين . كما أن الاشارة المتكررة في القرار إلى مصطلح "الطائفتين" تقدم أيضا ردا مفحما على الشروط التركية المسبقة .

ولقد أعربت حكومة جمهورية قبرص عن قبولها للقرار ٦٤٩ (١٩٩٠) ، وأبدت استعدادها للتقيد بأحكامه . وعلى النقيض من ذلك ، تواصل تركيا مخالفة جميع قرارات الأمم المتحدة ، باستمرارها في احتلال جزء من جمهورية قبرص وتصدر في الوقت نفسه البيانات وتتخذ الاجراءات التي تبين اصرارها على عدم التقيد بالتزاماتها بموجب الميثاق . وتقوم أيضا بصورة منافية للعقل بتفسير القرارات على أنها تعني الاعتراف بوجود "شعبين" و "دولتين" في قبرص (انظر المرفق للإطلاع على البيانات الاخيرة الصادرة عن المسؤولين الاتراك والمسؤولين القبارصة الاتراك) . وبالاضافة إلى ذلك ، تم بالفعل اتخاذ خطوات لتمهيد السبيل لتسوية مشكلة قبرص عن طريق أُناس من غير سكانها ، في انتهاك صارخ لأحكام قرار مجلس الامن ٥٥٠ (١٩٨٤) .

وبرغم الاعمال الاستفزازية التي يقوم بها الجانب التركي ، والتي تستهدف تقويض بعثة المساعي الحميدة للأمين العام متحدية بذلك قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) ، وسائر قرارات مجلس الامن الاخرى ذات الصلة ، فإن حكومة قبرص لا تزال ملتزمة بحل اتحادي لمشكلة قبرص يضم الطائفتين على أساس الاتفاقين الرفيعي المستوى وعن طريق تنفيذ جميع قرارات مجلس الامن بشأن قبرص بالكامل ، بما فيها القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) . ولا بد أن ينص مثل هذا الحل على انسحاب القوات والمستوطنين الاتراك وعودة اللاجئين ، وأن يضمن الاستقلال السياسي والسلامة الاقليمية لقبرص ويحمي ويضمن بالكامل حقوق الانسان والحريات الاساسية لجميع القبارصة .

ولذلك فإننا ندعو تركيا الى العودة بحسن النية الى مائدة التفاوض وتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة بما فيها القرار ٦٤٩ (١٩٩٠) .

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ٤٣ ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) بيتروس افتيكيو
القائم بالاعمال بالنيابة
الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

مرفق

البيانات الاخيرة الصادرة عن الجانب التركي

١ - رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ وموجهة الى الامين العام للكمنولث من السيد دنكتاش :

"... نحن الآن في السنة السابعة والعشرين لمشكلة قبرص لأن معظم المهتمين بتسوية هذه المشكلة يتخذون نهجا جامدا ويرفضون النظر في أصل النزاع ، وبالتالي اكتشاف جوهر الخلافات التي تقسم الشعبين الوطنيين لهذه الجزيرة ."

"... ويتعين الآن قيام مشاركة جديدة ، مشاركة تقوم على المساواة المطلقة بين الجانبين وتحول دون تكرار المعاناة السابقة . وقد تم مؤخرا تأكيد المساواة بين الجانبين في تقرير الامين العام للامم المتحدة المؤرخ في ٨ آذار/مارس ١٩٩٠ والمقدم الى مجلس الامن . وأكد الامين العام ، في هذا التقرير أن قبرص هي الوطن المشترك للقبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين وان العلاقة بينهما ليست علاقة أغلبية وأقلية بل هي علاقة طائفتين متساويتين" .

"... إننا لن نضحي بهويتنا الوطنية أو بحقنا في تقرير المصير في سبيل وحدة زائفة" .

٢ - ر. دنكتاش ، بينيدوزين ، ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠

"لا يوجد الاساس لانشاء اتحاد فيدرالي في قبرص ولابد من التخلي عنه . وبصرف النظر عما يقوله أي شخص فلن نتراجع عن الطريق الذي اخترناه ، ولن نغير من مسارنا" .

٣ - أ. ك. البتيموسين ، وزير خارجية تركيا خلال زيارته للمنطقة المحتلة ، اذاعة بيراك ، ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠

"ليس هناك اختلاف بين آرائنا وآراء السيد دنكتاش . فتركيا تؤمن بحل شامل ولا يمكن أن تكون هناك تنازلات بشأن القضايا الجزئية . ولا يمكن أن يكون هناك اتفاق على قضايا منفصلة" .

٤ - رسالة مؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ موجهة من السيد دنكتاش الى الأمين العام لمجلس اوروبا

"..... ان مناشدتنا لكم تتضمن حججا قانونية وأدبية تدعم الحقيقة القائلة بأنه لم يكن هناك حتى قبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ بوقت طويل أية حكومة مشتركة في قبرص مؤهلة لتمثيل كلا شعبي الجزيرة" .

٥ - أ. ك. البتيموسين ، يني غون ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١

"وبعد الأزمة ، كما يتضح من تعزيز الاتجاهات الاوروبية ازاء الشركاء على أساس المساواة الوطنية ، وكما في حالة الجمهورية الاتحادية التشيكية السولفاكية ، لابد من قيام بناء دولة اتحادية وكونفيدرالية تقوم على أساس المساواة المطلقة بين الجاليتين التركية والقبرصية اليونانية" .

٦ - المتحدث باسم وزارة الخارجية ، مراد سونغار وكالة الاناضول ، ٦ شباط/فبراير ١٩٩١

"إن العالم الحقيقي يعرف أنه لا يمكن حل هذه المشكلة إلا عن طريق اتفاق بين شعبي الجزيرة المتساويين . كما أن بعثة المساعي الحميدة للامين العام موجهة أيضا لهذا الغرض . ويدعو قرار مجلس الامن ٦٤٩ (١٩٩٠) الى ضرورة التوصل الى اتفاق عن طريق المفاوضات في اطار المساواة" .

- - - - -